

تفعيل دور سياسة ترشيد وعقلنة الإنفاق العام كألية لإدارة الأزمات المالية

-الصدمة البترولية أنموذجا-

**Activating the role of rationalization and rationalization of public spending as a mechanism for managing financial crises - Petroleum shock model-**

ط.د.سمية هزيل\*، جامعة خنشلة، الجزائر.

أ.د. حسين بن الطاهر، جامعة خنشلة، الجزائر.

[soussouhez@gmail.com](mailto:soussouhez@gmail.com)

تاريخ التسليم: (2018/04/11)، تاريخ التقييم: (2018/05/22)، تاريخ القبول: (2018/06/01)

Abstract :

ملخص :

Petroleum is more than a source of energy. Its economic importance lies in the fact that it has many advantages that are not available in its alternatives. It is a strategic commodity that most of the developed world depends on in industrial and agricultural production. Algeria's economy relies almost exclusively on oil. The oil revenues will be reflected directly in the revenues of the oil revenue and will be reflected in the overall budget situation, which led to the activation of the policy of rationalization of public expenditure in Algeria in order to face the oil shock of 2014.

**Keywords:** Petroleum, Macroeconomic Indicators, Resource Control Fund, Policy for rationalizing public expenditure in Algeria.

البترول هو أكثر من مجرد مصدر للطاقة، حيث تكمن أهميته الاقتصادية بأنه يتمتع بمزايا عديدة لا تتوفر في بدائله، فهو سلعة إستراتيجية تعتمد عليها معظم دول العالم المتقدم في الإنتاج الصناعي والزراعي، واقتصاد الجزائر يعتمد وبصفة شبه كلية على البترول، إضافة إلى أن اغلب الإيرادات التي تجنيها الحكومة مصدرها هو العائدات البترولية، فإن أي تغير في أسعار البترول فإنه سينعكس وبشكل مباشر على إيرادات الجباية البترولية، وبالتالي سينعكس على الوضع الكلي للميزانية، مما أدى إلى تفعيل سياسة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر من أجل مواجهة الصدمة البترولية لسنة 2014.

**الكلمات المفتاحية:** البترول، المؤشرات الكلية الاقتصادية، صندوق ضبط الموارد، سياسة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

\* المؤلف المراسل: ط.د.سمية هزيل ، الإيميل: [soussouhez@gmail.com](mailto:soussouhez@gmail.com)

**المقدمة :**

يعتبر البترول من أهم الموارد الطاقوية في الوقت الحاضر، بعد أن أزاح الفحم عن المركز الأول، فإن الانخفاض الذي حدث مؤخراً في أسعار البترول العالمية هو نتيجة الصراع الحالي على النفوذ الإقليمي، إيران والمملكة العربية السعودية ، وكذلك حال روسيا، التي تحاول إعادة نفوذها الإقليمي بعد توقف دام لعقدين عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، كما يشير انخفاض الأسعار إلى تحدياتٍ سياسيةٍ داخليةٍ تواجهها الدول البترولية، و قطاع المحروقات له دورا مهما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الجزائري خاصة، حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 97% في إيرادات الجزائر من العملة الصعبة بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية، إلا أنه منذ جوان 2014 بدأت أسعار البترول في الانخفاض إلى أن وصلت إلى أقل من 50% حيث طرح هذا التراجع المحسوس لأسعار البترول عدّة تخوّفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات وترتبط مداخلها بعائدات البترول، بحيث يؤثر هذا الأخير على المؤشرات الكلية الاقتصادية من تضخم ، وبطالة ... الخ ، فكانت الجزائر تلجأ دوماً إلى صندوق ضبط الموارد لتخفيف من حدة العجز في الميزانية العامة ، إلى أن ضربت بنفوس الخطر و أعلنت عن إتباعها لسياسة ترشيد الإنفاق العام و جعلها حلاً للخروج من هذه الأزمة ، وبذلك تعمل على التخفيف من الانخفاض الكبير في الإيرادات الجزائرية من العملة الصعبة.

**1- مشكلة الدراسة :**

ظهر البترول على الساحة الدولية كأحد أهم مصادر الطاقة وأصبح عاملاً مهماً في النمو الاقتصادي العالمي، وبما أنّ الجزائر إحدى الدول العربية التي تمتلك هذه المادة الإستراتيجية التي أخذت أهميتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري تزايد، و ارتبط الاقتصاد ارتباطاً وثيقاً بالإيرادات المتأتية من البترول و التي تتأثر بالتقلبات التي تحدث في أسعاراً للبترول في الأسواق الدولية ، وخلال زعزعة أسعار البترول في عام 2014 لجأت الجزائر إلى سياسة ترشيد و عقلنة الإنفاق العام من اجل الخروج من الأزمة بأقل أضرار .

ومن خلال الطرح السابق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

**مامدى مساهمة سياسة ترشيد و عقلنة الإنفاق العام في إدارة الأزمات المالية ؟**

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أسباب تدهور أسعار البترول؟
- فيما تتمثل انعكاسات أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد؟
- ما هي السياسة المتبعة من قبل الجزائر للخروج من الأزمة؟

**2-فرضيات الدراسة :** ينطلق البحث من فرضية رئيسية تتمثل في:

مساهمة سياسة ترشيد و عقلنة الإنفاق العام في إدارة الأزمات المالية .

- 3- أهمية الدراسة : أتت هذه الدراسة لتبيان مدى انعكاسات أسعار البترول على المؤشرات الاقتصادية، وكذلك على مداخل صندوق ضبط الموارد التي لها انعكاس على تمويل العجز الخاص بالموازنة، وإسقاط الضوء على العلاقة بين أسعار البترول وأداء الميزانية، كما تم توضيح مدى تأثير الصدمة البترولية على سياسة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.
- 4- منهج الدراسة : من أجل دراسة هذا الموضوع تم إتباع المنهج الوصفي الملائم لهذا الموضوع وكذا الاعتماد على المنهج التحليلي للوقوف على مدى تأثير أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد وكذلك أداء الميزانية، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي فيما يخص الدراسة الإحصائية وذلك من خلال الحصول على مجموعة من الإحصائيات للإلمام بمختلف جوانب هذا الموضوع.
- 5- هيكل الدراسة :

ولإجابة عن هذا التساؤل سوف نتطرق لهذا الموضوع من خلال مايلي:

- أولاً: تدهور أسعار البترول؛
- ثانياً: المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري؛
- ثالثاً: العلاقة بين أسعار البترول و أداء الميزانية؛
- رابعاً : انعكاسات أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد ؛
- خامساً : مضامين سياسة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

أولاً : تدهور أسعار البترول

1- أهم الأزمات البترولية :

- لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية 2014 ، وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي:
- أ- الأزمة البترولية عام 1973 م :لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 م قررت المنظمة زيادة(الخولي، 1997، ص:95) أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 م إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400% .
- ب- الأزمة البترولية عام 1979م :ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية(حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة ما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.
- ج- الأزمة البترولية عام 1986م :في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986 م انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، و باقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.

د- الأزمة البترولية عام 1998م: في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998م تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

ه- الأزمة البترولية عام 2004م: تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987م)، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

و- الأزمة البترولية عام 2008م: سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004م بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008م، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009م، ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.

ي- الأزمة البترولية عام 2014م: عرفت أسواق النفط العالمية تدهورا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية. (السعيد رويج، 2013-2012، ص ص: (27-68))، لأنه قد أنتج العالم حوالي 92,000,000 برميل من النفط يوميا في الربع الرابع من عام 2014م أي أكثر من 1000 برميل في الثانية. المملكة قدم ما يزيد قليلا عن 10% من هذه الكمية. تاريخيا، فإن المملكة لديها توفير ما يقرب من 14% من إمدادات النفط في العالم، (Saudi Crude Oil Market Share. 2007) أنها لا تريد زيادة السوق تأكلت أكثر، وقد اتبعت هذه الممارسة نفسها برفضها خفض الصادرات في 1990، مما أدى إلى أسعار منخفضة تصل إلى 10 دولارات للبرميل (Tim McMahon. 2017).

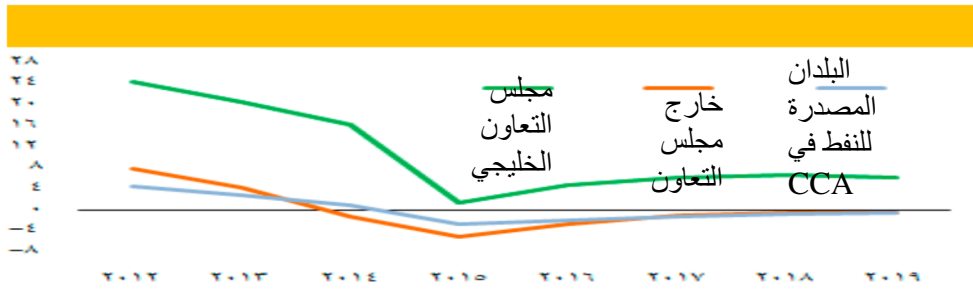
## 2- تدهور أسعار البترول منذ عام 2014:

انخفضت أسعار البترول بحوالي 55% منذ سبتمبر 2014، وفي أواخر نوفمبر قررت منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك عدم خفض إنتاجها، ومنذ ذلك الحين تتوقع الأسواق أن يبلغ متوسط سعر البترول حوالي 57 دولار للبرميل في عام 2015 بانخفاض قدره 43 تقريبا عن توقعات السيناريو الأساسي في عدد أكتوبر 2013 ليرتفع تدريجيا بعد ذلك إلى 72 دولار للبرميل بحلول عام 2019 بانخفاض قدره 23% تقريبا عن التوقعات الواردة في عدد أكتوبر 2014 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي (مريم شطيبي محمود، 2015، ص ص: (4-5))، كما تم التوقع أن تستمر الضغوط على أسعار البترول معظم عام 2017، نتيجة لتواصل وفرة إمدادات الخام في السوق العالمية، وحتى لو بدأت الإمدادات من الدول خارج أوبك تتباطأ خلال عام 2016، فإن الإمدادات الإضافية المتوقعة من إيران ستجعل أسواق النفط العالمية تنظر إلى زيادة الطلب باعتباره الأمل الوحيد لانتعاش الأسعار كما تم تخفيض تنبؤات النمو لكل من

منطقة اليورو واليابان وبعض الاقتصاديات الصاعدة، لا سيما الصين وروسيا، (خالد بن راشد الخاطر، ص (10-12)) وسيؤدي تراجع أسعار السلع الأولية الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض فواتير استيراد النفط. (غوس، ص: 2)

وبالنسبة لبلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، تتفاقم آثار انخفاض أسعار النفط نتيجة تعمق الركود في روسيا التي ترتبط بها ارتباطا وثيقا من خلال التجارة وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر. (مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي، ص: 2) ونتيجة لذلك، يتوقع انخفاض فوائض الحسابات الجارية في العام الجاري إلى 6.1% من إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي، أما البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي والبلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى" فيرجح أن تسجل عجزا بنحو 5% و7.2% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي كما في الشكل التالي: (مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي، ص: 3)

شكل رقم (01): رصيد الحساب الجاري للبلدان المصدرة للبتترول من (2012-2019) من إجمالي الناتج المحلي (%)

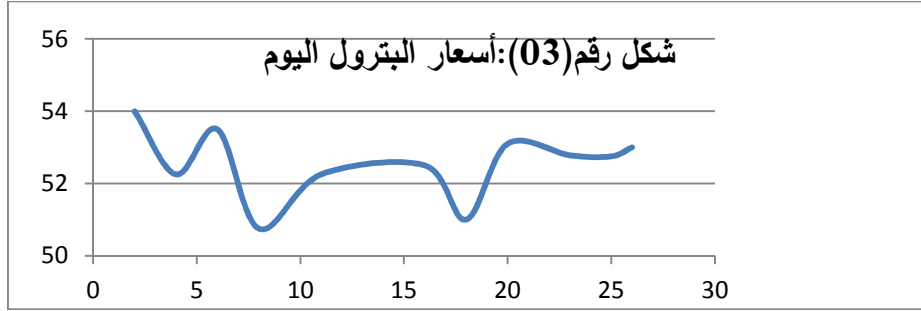


المصدر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

كما يتضح من خلال الشكل السابق أن وفي ظل السياسات الراهنة، وبافتراض حدوث تعاف جزئي في أسعار البترول تماشيا مع أسواق العقود الآجلة، قد تشهد أرصدة المالية العامة في معظم البلدان تحسنا تدريجيا على المدى المتوسط، فمن المحتمل أن يؤدي انخفاض سعر البترول الحالي إلى زعزعة استقرار الأنظمة في الرشق الأوسط، أما دول الخليج ستكون أقل تضررا نسبة لسكانها القليلين، أما في الرشق الأوسط هم الأقرب إلى التقشف في معيشتهم كإيران أو العراق أو الجزائر (<http://aljazairalyoum.com>) وقالت وكالة بلومبرغ، إن الأشهر الثلاثة الأخيرة فقط من عام 2015 شهدت انخفاضا في احتياطات النقد الأجنبي بمقدار 54 مليار دولار، وهو أكبر انخفاض فصلي خلال هذه الفترة. وخسرت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة 35 مليار دولار، لتتراجع إلى 143 مليار دولار نهاية 2015 مقارنة مع 194 نهاية 2013 وهو مستوى الذروة، (قوانين المالية من سنة 2001-2015 بالإضافة إلى تقارير بنك الجزائر) وكذا كانت 2016 مؤلمة أيضا بالنسبة لمعظم الدول البترولية آنذاك. (مجلة دفاتر السياسة و القانون، 2011) وتقدر كلفة دعم المنتجات الهيدرو كربونية، وفقاً لصندوق النقد الدولي، بنحو 2.22 مليار دولار أو

10.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 ، ( راهم فريد ، بوركاب نبيل ، 2015 ، ص: 8) وتتوقع الجزائر أن يرتفع إنتاج الغاز بنسبة 13.5% عام 2019 بالمقارنة مع عام 2014 و 2015 وكذا 2016 مع إنجاز مشاريع جديدة، إلا أنه ما لم تتم معالجة الارتفاع في الاستهلاك المحلي فسيكون صافي المنفعة الاقتصادية محدودًا.

وتتمثل أسعار البترول التي صرحت به NEWS TODAY وذلك يوم 2017/01/27 كما في الشكل التالي : ( www. News Today .com )



المصدر : News Today

و من خلال الشكل أعلاه نستنتج أن أسعار البترول خلال شهر جانفي من سنة 2017 أنها كانت في حالة تنذبذ وبانخفاض خاصة في اليوم العاشر من شهر جانفي حيث قدر بـ 50.75 دولار، و عرف بعد ذلك تحسن في الأسعار إلا أنها لا تزال منخفضة كثيرا و يعود ذلك لزيادة الإمدادات من قبل السعودية و إيران .

ثانيا - المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري :

جدول رقم (01): المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري من (2001-2017)

السنوات	معدل النمو (%)	معدل البطالة (%)	معدل التضخم (%)	المدىونية الخارجية (مليار دولار)
2001	2.1	27.3	4.22	22.587
2002	4.1	25.9	1.41	22.828
2003	6.8	23.71	2.58	23.523
2004	5.2	17.7	3.56	22.158
2005	5.1	15.26	1.64	16.839
2006	1.8	12.3	1.8	5.583
2007	4.6	11.8	4.6	4.88

3.96	4.85	11.30	2.00	2008
2.7	5.74	10.20	1.70	2009
5.41	3.91	10.00	3.60	2010
4.14	4.52	10.00	2.60	2011
2.48	8.89	11.00	2.56	2012
3.396	3.26	9.80	3.32	2013
3.735	2.9	9.4	4.1	2014
4,676	4.1	9.0	2.9	2015
3.85	4.3	9.1	3.4	2016
/	4.0	10.0	3.1	2017

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء و

<http://www.worldbank.org> (accessed 16/04/2017). La Banque Mondial .

نستج من الجدول مايلي :

أ- معدل النمو ومعدلات البطالة :

- **معدل النمو:** نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن وتيرة النمو قد زادت في سنة 2003 وذلك نتيجة لزيادة أسعار البترول آنذاك بحيث سجل النمو الاقتصادي 6.8% ثم سجل انخفاضات متتالية بحيث وصل في 2017 إلى 3.1% كما هو متوقع .
- **معدل البطالة :** نلاحظ أن معدلات البطالة في انخفاض من سنة 2001 إلى غاية اليوم وذلك نتيجة لسياسات التشغيل و التقليل من البطالة في الجزائر وكذا تقييم دور القطاع الخاص في الفترة الحالية .

ب: معدل التضخم و المديونية الخارجية :

- **معدل التضخم:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن وتيرة التضخم بلغت و تيرتها سنة 2014 بنسبة 2.9% بحيث يعتبر منخفضا مقارنة بالتوقعات قانون المالية لسنة 2014 الذي ارتقب معدل 3.9% ثم ارتفع معدل التضخم في سنة 2015 إلى غاية الفترة الحالية و ذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية السائدة.
- **المديونية الخارجية:** تطورت حركة الديون ، حيث تحولت من 22.587 مليار دولار لتصل إلى 3.85 خلال سنة 2016 وقد وصلت الديون إلى ادني مستوياتها سنة 2012 بحيث بلغت 2.48 مليار دولار ويعود الفضل في ذلك إلى السياسة التي اتبعتها السلطات لدفع المسبق للديون والتحرر من قيود التبعية اتجاه الغرب نتيجة استخدام موارد صندوق ضبط الإيرادات ، والشكل التالي يمثل نسبة الديون في الدول

العربية عامة والجزائر خاصة كما تم التصريح بأن الديون الخارجية لسنة 2017 ضئيلة جدا لن تتجاوز %1.28

ثالثا-العلاقة بين أسعار البترول وأداء الميزانية الجزائرية :

الجدول رقم (02) : علاقة أسعار البترول بالنفقات والجباية البترولية

3	2	1	السنوات
الجباية البترولية (مليار دج)	النفقات (مليار دج)	أسعار البترول (دولار)	
1001.4	1251.8	25	2001
1007.9	1559.8	25	2002
1350.0	1711.1	29	2003
1570.7	1920	39	2004
2352.7	1950	54	2005
2796.8	2630.5	65	2006
4088.6	3623.7	75	2007
4088.6	4322	99	2008
2412.7	5191.4	62	2009
2905	5926	80	2010
3979.7	6618.4	113	2011
4192	7428.7	111	2012
4399	6879.8	109	2013
1577.73	7656.2	99	2014
569.492	1795.428	100	2015

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قانون المالية للسنوات (2001-2015) والتقارير البنك

الجزائري .

من خلال الجدول السابق سنحاول تبيان مدى انعكاسات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة،

كمايلي :



**1- أسعار البترول وانعكاساتها على نفقات الميزانية:**

نلاحظ من خلال العمودين "1" و "2" في الجدول رقم 02 أن النفقات العامة في الجزائر متزايدة غير أن قيمة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى ، وذلك بحسب الظروف السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة، ففي سنة 2001 نلاحظ أن نفقات الدولة سجلت انخفاضا يقدر ب 3.7 مليار وهو ما يتماشى مع الانخفاض الذي شهدته أسعار البترول في تلك الفترة بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 ، ومن سنة 2002 إلى غاية سنة 2004 شهدت النفقات نموا مطردا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في سنة 2005 حيث بلغت سنة 2008 لـ 99 دولارا للبرميل، غير أنها لم تلبث طويلا حتى انخفضت في سنة 2009 إلى 62 دولار للبرميل ويرجع هذا الانخفاض في أسعار البترول إلى الأزمة المالية العالمية التي شهدتها سنة 2008 ، غير أن النفقات العامة وبالرغم من الانخفاض الذي شهدته أسعار البترول إلا أنها استمرت في الارتفاع حيث سجلت زيادة قدرت ب 869.4 مليار دج سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 ، ويعود هذا الارتفاع المستمر للنفقات للسياسات التوسعية التي اتبعتها الدولة بهدف مكافحة الفقر وتوفير مناصب الشغل، وفي سنة 2010 2011 ارتفعت فيها نفقات الميزانية العامة للدولة ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لعودة تحسن وارتفاع أسعار البترول بعد الأزمة المالية التي شهدتها سنة 2009 حيث بلغت أسعار البترول سنة 2011 لـ 113 دولار للبرميل، وفي الفترة 2012 إلى غاية 2015، استمرت النفقات في الارتفاع سنة 2014 و 2015 بحيث بلغت 7656.2 مليار دج و 795.428 مليار

دج على التوالي بالرغم من عودة انخفاض أسعار البترول التي قدرت ب 99 دولار للبرميل ويعود هذا الاستمرار في النفقات إلى مجموعة البرامج التوسعية التي اتبعتها الدولة للمحافظة وتحسين المستوى المعيشي كبرنامج التنمية الخماسي 2010 ومنه نستخلص أن السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة، تميزت بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات التي شهدتها أسعار البترول خلال هذه الفترة الزمنية.

**2: أسعار البترول وانعكاساتها على إيرادات الجباية البترولية**

من خلال العمودين "1" و "3" في الجدول رقم 02 يتضح لنا أن عوائد الجباية البترولية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بأسعار البترول وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 02 حيث أن إيرادات الجباية البترولية عرفت انخفاضا قدر ب 211.8 مليار دج سنة 2001 ، وهي السنة التي شهدت فيها أسعار البترول تراجعاً نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر، وفي الفترة ما بين 2002 إلى غاية 2008 عرفت الجباية البترولية ارتفاعا مستمر ومتزايد حيث بلغت فيه 1007.9 مليار دج سنة 2002 ووصلت إلى 13500.0 مليار دج سنة 2003 ، و 2799.0 مليار دج سنة 2006 لتصل سنة 2008 إلى 4088.6 مليار دج، وهذا راجع إلى انتعاش السوق البترولية، والتطور الحاصل في قطاع

المحروقات، وارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبقة بلغت فيها 99 دولار للبرميل سنة 2008، أما سنة 2009 عرفت الجباية البترولية تراجعاً كبيراً قدر بـ 1675 مليار دج مقارنة بسنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول حيث سجلت تراجعاً قدر 37 دولار مقارنة بسنة 2008، لكنها عاودت الارتفاع بعد ذلك سنة 2010 لتصل إلى 80 دولاراً للبرميل وتحقق إيرادات بترولية بـ 3979.7 مليار دج سنة 2011 و4399.0 مليار دج سنة 2013 عند سعر مبلغ 109 دولار للبرميل، لتعاود الانخفاض سنة 2014 إلى 99 دولار للبرميل، كما كشف التقرير الذي قدمه المحلل الاقتصادي، انعكاس أثر الصدمة الخارجية على المالية العمومية المرتبطة بشكل كبير بالجباية البترولية، وهو ما تسبب في تعمق عجز الميزانية وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات وخلال الفترة من جانفي إلى سبتمبر بلغت مداخيل الجباية البترولية 1834.14 مليار دج مقابل 2603.4 مليار دج خلال نفس الفترة من 2014، كما تدهور الرصيد الإجمالي للخرينة ليسجل عجزاً بقيمة 1653.6 مليار دج خلال الأشهر التسعة الأولى من 2015 مقابل عجز 789.6 مليار دج خلال نفس الفترة من 2014، وهو ما أثر سلباً على مخزون الاحتياط المالي للخرينة الذي نزل إلى 2913.3 مليار نهاية سبتمبر مقابل 3.521 مليار دج ثلاثة أشهر قبل هذا التاريخ وكشف محافظ بنك الجزائر، أن موارد الخزانة تعرضت إلى تآكل كبير بقيمة حيث فقدت 1972.8 مليار دج بين نهاية سبتمبر 2014 ونهاية سبتمبر 2015 أي بتراجع 40.4 % في 12 شهراً فقط بعد عدة سنوات من الجهود لدعم التوفير في الميزانية وأشار كذلك المحلل الاقتصادي إلى مزايا سياسة الميزانية الحذرة المتبعة من قبل البنك المركزي خلال الفترة التي كانت فيها أسعار البترول مرتفعة.

#### رابعا : صندوق ضبط الموارد :

##### 1 - تأثيرات صندوق ضبط الموارد على إيرادات البترول المتقلبة:

ندرك تماماً حقيقة أن أسعار البترول في الغالب تكون متقلبة ، كذلك حال إيرادات البترول وهذا يعني أن الإيرادات الفعلية كثيراً ما تختلف إلى حد كبير على إسقاطات الميزانية ، التي تتطلب في حالة حدوث عجز اللجوء إلى \* التصحيح المالي للتعويض \* وذلك بإنقاص الإنفاق عادة أو تمويل ، وخفض الإنفاق بشدة خلال فترة قصيرة يكلف كثيراً لأنه يكون مع تعارض مع رغبة الشعب ، كما نجد خفض الإنفاق الرأسمالي قد يعني التخلي عن مشروعات قادرة على البقاء لها أهمية كبيرة في تنمية البلاد لذلك فإن صندوق ضبط الموارد يهدف إلى حل هذه المشكلة المتعلقة بإيرادات البترول المتقلبة ، و حين تكون إيرادات البترول مرتفعة فإن أجزاء منها يؤخذ من الميزانية و يوجه إلى صندوق التثبيت ، وحين تكون منخفضة فإن صندوق ضبط الموارد يقوم بتمويل العجز وهذا يمكن أن يحقق استقرار لإيرادات الميزانية ومن ثم تحقيق الاستقرار لنفقاتها . (الموقع الإلكتروني [Aljazairalyoum.com](http://Aljazairalyoum.com))

##### 2 - الاستنزاف الحاد لصندوق ضبط الموارد :

وضحت مراجع حكومية، أن يتآكل صندوق ضبط الإيرادات بنهاية سنة 2018، بعدما تسبب اللجوء المكثف للجهاز التنفيذي إلى ابتلاع 3400 مليار دينار من موارد الصندوق المذكور بين سنتي 2014 و2016،

استنادا إلى إفادات أبرزتها المواقع الإخبارية المتخصصة، (كامل الشيرازي، 2016، 07 سبتمبر)، فإنه على خلفية التطور المتسارع لانخفاض مدخرات صندوق ضبط الإيرادات، أقرت الحكومة في مشروع قانون المالية 2017، إلغاء التسقيف دون 740 مليار دينار أو ما يعادل 6.7 مليار دولار، وهو ما يعكس الانخفاض المتوقع لنتاج الصندوق في العامين القادمين بعد اقتطاع ما يعادل 32 مليار دولار من موارد للتغطية على اتساع حجم العجز في الميزانية، وأشارت تقديرات من أعدوا مشروع قانون المالية 2017 إلى بلوغ قيمة صندوق ضبط الموارد سنة 2014 حوالي 5563.5 مليار دينار (ما عادل 51.18 مليار دولار)، لكنه عرف تراجع في التحولات المالية له الإيرادات بأزيد من 80 % في الفترة الممتدة بين جانفي وأكتوبر 2015، و مع نهاية سنة 2015 إلى 4408.1 مليار دينار (ما عادل 40.55 مليار دولار)، ما يعني أن الصندوق فقد 10.63 مليار دولار في عام واحد، (سميرة بلعمري، 2017، 13 جوان)، قبل أن يسهم انخفاض أسعار النفط في حرمان الصندوق من إضافة أية موارد جديدة، ومع نهاية السنة الحالية، يرشح متخصصون بلوغ ناتج الصندوق 2072.2 مليار دينار (ما يعادل 18.93 مليار دولار)، وهو ما يعني اقتطاع قياسي سيبلغ 21.61 مليار دولار. وستواصل الاقتطاعات في سنة 2017، مع بلوغ الناتج 1042.6 مليار دينار (نحو 9.52 مليار دولار)، على أن يبلغ هذا الاقتطاع 9.41 مليار دولار. وعليه لن يقو صندوق ضبط الموارد على تغطية العجز، بحكم أن ناتجه لن يتجاوز 100.9 مليار دينار نهاية 2018 (ما يعادل 920.93 مليون دولار)، ما سيفرز نضوبا تاما في آخر أنفاس العام 2018، وهو ما سيورط الدولة عاما من قبل. (أ.ف.ب، 25، 2014 ديسمبر)

ويمكن توضيح انعكاسات أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد ومدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية .

جدول رقم (03): مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي خلال الفترة (2000-2015).

السنوات	أسعار البترول دولار	صندوق ضبط الموارد دج	تخفيض المديونية دج	تسيبقات بنك الجزائر دج	تمويل عجز الموازنة دج	استخدامات الصندوق دج	الرصيد المتبقي في الصندوق دج
2000	25	453237	221100	0	0	221100	232137
2001	25	356001	184467	0	0	184467	171534
2002	25	198038	170060	0	0	170060	27978
2003	29	476892	156000	0	0	156000	320892
2004	39	944391	222703	0	0	222703	721688

1842686	247838	0	0	247838	2090524	54	2005
2931045	709641	91530	0	618111	3640686	65	2006
3215530	1454363	531952	60795 6	314455	4669893	75	2007
4280073	1223617	758180	0	465437	5503690	99	2008
4316465	364282	364282	0	0	4680747	62	2009
4842837	791938	791938	0	0	5634775	80	2010
5381703	1761455	176145 5	0	0	7143157	113	2011
5633752	2283260	228326 0	0	0	7917012	111	2012
7005169	1138527	113852 7	0	0	7005169	109	2013
5284848	277892	277892	0	0	8056740	99	2014
4429290	3489710	348971 0	0	0	7919009	100	2015

source:Ministre des finances 2015, 4/07/2016 ,10 :12htm16

نلاحظ من الجدول السابق أن كلما زادت أسعار البترول كلما زادت مداخيل صندوق ضبط الموارد بحيث

نلاحظ زيادة مداخيل الصندوق بالشكل معتبر منذ سنة 2006 .

كما نلاحظ أن العجز الموازي سجل ارتفاعا ملحوظا من سنة إلى أخرى وذلك بسبب التوسع في

الإنفاق الحكومي، إلا سنة 2001 التي سجلت الموازنة العامة فائض حجمه 55,2 مليار دينار، وكما

أن صندوق ضبط الموارد ساهم في تمويل عجز الموازنة وذلك من سنة 2006 إلى غاية سنة 2015، وبناء على معطيات الجدول الذي يوضح نسبة مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي من سنة 2000 إلى غاية 2014، نجد أن الدولة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2005 لم تقم بتمويل العجز الموازي بواسطة صندوق ضبط الموارد، فقد استخدمت الاقتراض الداخلي، أما بعد سنة 2005 أصبحت الدولة تعتمد على موارد الصندوق في تمويل العجز الموازي بنسبة 14% من القيمة الكلية للعجز، وبعدها عرف هذا المعدل ارتفاعا خلال السنوات الموكبة إلى غاية سنة 2012، وبنسبة أقل سنة 2013 و 2014، رغم أن صندوق ضبط الموارد كان بإمكانه تغطية العجز الكلي الحاصل في الميزانية العامة للدولة.

#### **خامسا : مضامين سياسة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر:**

##### **1- تفعيل سياسة ترشيد الإنفاق العام بالجزائر 2016:**

تعيش الجزائر أزمة اقتصادية حادة بعد تراجع أسعار البترول، الشيء الذي أثر بشكل مباشر على الخزينة العمومية التي تعتمد بشكل شبه كلي على مداخيل المحروقات. (عميرة، 2016، 28 جويلية) ودفع الهبوط الحاد في الأسعار العالمية للنفط الخام الحكومة الجزائرية لخفض الإنفاق 9% خلال سنة 2016، فلقد سعت السلطات إلى تعويض الانخفاض المحسوس الذي طبع مداخيل الخزينة العمومية وهذا بتوسيع الوعاء الجبائي، بحيث رفعت اللتر الواحد من الوقود في محطات البنزين بـ 2.91 دينار نظرا لارتفاع تكاليف الاستيراد، ومن جهته سيرفع الغاز الطبيعي المسال ارتفاعا مضاعفا ما يقارب 17.75 للتر الواحد، بالإضافة إلى ارتفاع سعر مادة المازوت في الضريبة على القيمة من 7 إلى 17 بالمائة، وزيادات في سعر قسيمة السيارات النفعية، حيث يقترح المشروع زيادة تصل ما بين 6 آلاف و 18 ألف دينار في حال لم تتجاوز السيارة خمس سنوات، في حين يرتفع السعر ليصل إلى ما بين 3 آلاف و 8 آلاف دينار بالنسبة للسيارات التي يتجاوز 5 سنوات. كما تعرف أسعار استخدام الأنترنت والكهرباء ارتفاعا معتبرا حيث ترفع شركة سونلغاز ضريبة الاستهلاك بـ 17 بالمائة كلما تجاوزت نسبة الاستهلاك 125 كيلواط للساعة وهي نسبة يستهلكها معظم الجزائريين أي نسبة المعنيين بهذه الزيادة ستكون كبيرة.

##### **2- المزيد من السياسة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر في سنة 2017.**

تشير المعلومات الأولية عن مشروع قانون المالية للعام 2017 إلى مجموعة من التدابير الاقتصادية والمالية التقشفية، تضاف إلى الإجراءات التي أسستها حكومة الوزير الأول في ميزانية العام الحالي، والتي أطلقت عليها عنوان ترشيد النفقات، وكانت أول التدابير عدم تراجع الجهاز التنفيذي عن سياسة شد الحزام وغلق المنافذ أمام إنفاق احتياطي العملة الصعبة على الميزانية، وشهدت نفقات الموظفين- التي تضم المناصب المالية منها عقود ما قبل التشغيل و تكاليف التكوين و أنظمة الترقية- في 2017 انخفاضا بـ 2.7 مليار دج مقارنة بـ 2016 أي ما يعادل 60 مليار دج حسب الأرقام التي قدمها الوزير. ويتم تعزيز المناصب المالية للقطاعات ذات الأولوية حيث تم فتح 10.238 منصب مالي جديد منها 6.000 منصب موجهة

لقطاع التربية الوطنية و 4.000 منصب لقطاع الصحة، وبالموازاة مع ذلك فقد تم إلغاء 225 منصب تعاقدى في إطار العقود محدودة المدة في الخارج ضمن عملية منح جواز السفر البيومتري، كما تم توضيح بأن ترشيد النفقات العمومية لن يمس أيضا بسياسة الدعم التي تنتهجها الدولة إلى أن التحويلات الاجتماعية لسنة 2017 تقدر ب 1.631 مليار دج ( 24 بالمائة من الميزانية و 8 بالمائة من الناتج الداخلي الخام) رغم انخفاضها ب11.4 بالمائة مقارنة بسنة 2016.

وقدر المبلغ المخصص للدعم المباشر لأسعار المواد واسعة الاستهلاك ب 287 مليار دج سنة 2016 و 255 مليار دج في 2017 في حين يقدر المبلغ المخصص للدعم غير المباشر ب2.560 مليار دج سنة 2017 حسب نص قانون المالية، أما بالنسبة للإجراءات التي أخذتها الحكومة بشأن التكفل بجزء من تكلفة الكهرباء لصالح الأسر و النشاطات الفلاحية في ولايات الجنوب أن نص قانون المالية ل2017 يتضمن دعما لفواتير الكهرباء لعشرة ولايات في الجنوب حيث سيتم رفع نسب الدعم الحالية من 50 إلى 65 بالمائة لفائدة الأسر و الفلاحين ومن 10 إلى 25 بالمائة بالنسبة للأنشطة غير الفلاحية، ومن جهة أخرى تبيان أن إجراءات التحكم في النفقات العمومية للتجهيز التي انتهجتها السلطات العمومية منذ 2014 من خلال تجميد و تأجيل بعض المشاريع لن تمس المشاريع الاقتصادية التي سيتم تمويلها بموارد بنكية، وفي هذا الإطار جاء قرار بنك الجزائر الأخير بإعادة تنشيط عملية تمويل البنوك التي ستسمح بتوفير سيولة إضافية تقارب 350 مليار دج توضع تحت تصرف البنوك إلى جانب حوالي 320 مليار دج تم تحريرها بعد إجراء تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري البنكي من 12 إلى 8 بالمائة .

وفي تطرقه إلى التحصيل الجبائي ذكر الوزير بان حجم الضرائب المستحقة وغير المحصلة "وصل إلى 7.000 مليار دج منها 5.000 مليار دج على عاتق بنكين في حالة إفلاس وقيد التصفية (بن محمد ، 2017، 23 نوفمبر).

### خاتمة :

تعتبر الصدمات أحداث مفاجئة وغير متوقعة يمكن أن ينتج عنها تغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي، سواء كانت نقدية أو حقيقية، داخلية أو خارجية، وتمثل بدورها عاملا رئيسيا في توجيه الدول نحو الأنظمة الأكثر ملائمة، كما تعتبر الصدمات البترولية أحد أنواع الصدمات الحقيقية الخارجية، التي تكون ناجمة عن تأثيرات العرض أو الطلب على البترول بعوامل داخلية في الاقتصاد، مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الأسعار الحقيقية للبترول الخام، ويظهر تأثيرها في الجزائر لأنها من الدول المصدرة للبترول و اعتماد اقتصادها على قطاع المحروقات بدرجة كبيرة ، وخلال الدراسة السابقة تمكن من التوصل إلى النتائج التالية :

- يعتبر البترول ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري لما له من مساهمة في الإيرادات العامة للدولة؛

- البترول مادة إستراتيجية لها أهمية بالغة على الصعيدين الدولي المحلي للدور الذي تلعبه في مختلف الميادين؛
- ترجع التقلبات في أسعار البترول إلى مجموعة من العوامل المؤثرة في جانب الطلب وكذلك عوامل مؤثرة في جانب العرض؛
- يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على المدخيل المتأتية من تصدير البترول مما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن التغيرات التي تحدث في أسعار البترول ، الأمر الذي اثر على السياسات المتبعة في الجزائر؛
- أسعار البترول تؤثر على الموازنة العامة و بدورها تؤثر على المؤشرات الاقتصادية ؛
- إتباع سياسة ترشيد النفقات من الحلول المتبعة للخروج من الصدمة الاقتصادية.

#### قائمة المراجع:

##### • المراجع باللغة العربية :

- رويجج، السعيد.(2013.2012). التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري. مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرياح، ورقلة: تسيير واقتصاد بترولي..
- الخاطر، خالد بن راشد. تقلبات أسعار النفط وتأثيرها في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- راهم، فريد ، بوركاب، نبيل. (2015). انهيار أسعار النفط : الأسباب والنتائج. المؤتمر الأول جامعة سطيف 1: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية ،.
- غوس، غريغورس. هبوط أسعار النفط : الأسباب و التبعيات الجيوسياسية. مركز بروكنجز الدوحة.
- الخولي، فتحي سيد أحمد ، (1997)، اقتصاد النفط، ط1.
- قوانين المالية من سنة 2001-2015 بالإضافة إلى تقارير بنك الجزائر .
- مجلة دفاتر السياسة والقانون، ( 2011، جوان )، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000، 2011. (العدد 5).
- محمود، مريم شطيبي.(2015، 14 ماي )، مداخلة بعنوان :انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ضمن المحور الثاني : التداعيات المحتملة لازمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، التطورات أسواق الطاقة.
- مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى.
- أ.ف . ب، ( 2014، 25 ديسمبر ) ، الجزائر تسطر تدابير تقشفية في 2015 لمواجهة التراجع في أسعار النفط، الموقع الالكتروني [www.France24.com/ar/20141225](http://www.France24.com/ar/20141225) ، يوم الاطلاع 2017/01/27.

- 
- بلعمري، سميرة. (2017، 13 جوان) ، تراجع موارد صندوق ضبط الإيرادات بـ 42 مليار دولار، الموقع الإلكتروني : <https://www.echoroukonline.com> ، يوم الاطلاع 2017/08/02.
  - الموقع الإلكتروني [www. News Today .com](http://www.News Today .com) يوم الاطلاع 2017/01/27 .
  - عميرة، عائد. (2016، 28 جويلية). موجة من التقشف في الجزائر عقب تهاوي أسعار النفط، الموقع الإلكتروني <https://www.noonpost.org/content/13094> ، يوم الاطلاع 2017/08/02.
  - بن محمد، عبد الحميد. ( 2017، 23 نوفمبر). جولة تقشف جديدة بالجزائر مع موازنة 2017 ، الموقع الإلكتروني [Aljazairalyoum.com](http://Aljazairalyoum.com) ، يوم الاطلاع 2018/01/27.
  - الشيرازي، كامل. (2016، 07 سبتمبر). تآكل صندوق ضبط الإيرادات نهاية 2018 ، الموقع الإلكتروني : <https://www.echoroukonline.com> ، يوم الاطلاع 2017/11/02.
- المراجع باللغة الأجنبية :**
- Saudi Crude Oil Market Share, (2007.Sept. 5), SAUDI OIL PRODUCTION <http://saudioilproduction.blogspot.com/2007/09/saudi-crude-oil-market-share.html>.
  - Tim McMahon, (2014.Dec17),Historical Crude Prices, INFLATIONDATA.COM [http://inflationdata.com/Inflation/Inflation\\_Rate/Historical\\_Oil\\_Prices\\_Table.asp](http://inflationdata.com/Inflation/Inflation_Rate/Historical_Oil_Prices_Table.asp).